

## وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٣، بالتفويض،

باعتتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية»

للغرفة التجارية محافظة البحيرة عن العام المالي ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٣/١٠/١٥

باعتتماد الموازنة التخطيطة للغرفة للعام المالي ٢٠٠٤ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١١/١٥ :

**ق ر ر :**

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالي ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٢٣٩٨٠٠ جنيه

(فقط مليون ومائتان وتسعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة جنيه لاغير) وجملة المصروفات التقديرية

مبلغ ٥٦٩٩٧٦ جنيهاً (خمسمائة وتسعة وستون ألفاً وتسعمائة وستة وسبعون جنيهاً)

بفائض قدره ٦٦٩٨٢٤ جنيهاً (ستمائة وتسعة وستون ألفاً وثمانمائة وأربعة وعشرون

جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٣/١١/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن